

دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي

أ. حابي أحمد

أ. زبيدي البشير

جامعة الجزائر 3

جامعة الوادي

ملخص: تتحدد فعالية حوكمة الشركات بمدى تحقيق أهداف أصحاب المصالح، والحد من الفساد المالي والإداري بالاعتماد على المبادئ الأخلاقية والثقافية، وتعد حوكمة الشركات من أهم المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لإدارة الشركات حاليا لما لها من مبادئ رشيدة تهدف إلى تنظيم العلاقات بين الأطراف الفاعلة في المنظمات، وتعتمد حوكمة الشركات على البيعة القانونية والتنظيمية بالإضافة إلى عوامل أخرى كأخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية المرتكزة على المبادئ الثقافية السائدة في المجتمع الذي تعمل فيه المنظمة، ومن بين مبادئ حوكمة الشركات هو الإفصاح والشفافية الذي يتيح أعظم المعلومات فائدة لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على اتخاذ قراراتهم وتعمل حوكمة الشركات بشكل كبير على كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق الأهداف المسطرة من قبل الشركة ودعم تنافسها بين الأسواق، وجذب المزيد من مصادر الأموال والسعي دائما وراء تحسين الأداء المالي، والقيام بدورها تجاه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية. ولكي تؤدي حوكمة الشركات إلى تحسين في الأداء المالي يجب أن تكون الشركة طرف مشارك في السوق المالي من أجل نشر القوائم والتقارير المالية في هذا السوق لتصل لكافة مستخدمي التقارير المالية، حيث يؤدي ذلك إلى كفاءة السوق المالي وإقبال الكثير من المستثمرين على الاستثمار في تلك المؤسسات مما يزيد من رأس مالها ونشاطها وأرباحها وبالتالي إلى تحسين أدائها المالي.

Résumé: L'activité du gouvernement des entreprises se limite à l'emploi réalisé les objectifs gens des l'intérêt et borner de la immoralité financière et administratif à l'Adoption de la principes Morales et culturelles La gouvernance des entreprises est le plus principes internationaux des entreprises speciale aux regles organise pour administration, les entreprises Actuellement, Ce que a des principes Saine, le but visé de la gouvernance à organiser les relations entre les partis Actifs dans les organisations d'adoptes sur envirement juridique et organiser, en plus aux d'autres facteurs, comme le moral de faire et le responsabilité sociale basé sur les principes culturelles dominant en société qui fait par l'organisation. Parmi les principes du gouvernement des entreprises. Et d'attirer le plus possible des ressources financières et le souci d'améliorer le fonctionnement financier dans l'intention d'animer le circuit du marché des billets financiers. La gouvernance des entreprises, pour améliorer le fonctionnement financier, il faut que l'entreprise soit une partie participante en marché financiers dans l'intention de publier les listes et les rapports financiers dans ce marché pour atteindre à la fin à tous les usités de ces rapports, cela entraîne à la compétence du marché financier et beaucoup d'investisseurs s'investissent dans ces entreprises, en augmentant de leur capital, leur activité et leurs bénéfices ce qui entraîne l'amélioration du fonctionnement financier.

لقد كشفت العديد من الدراسات والتقارير المعدة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية والمصرفية التي شهدتها العديد من الدول، الناتجة عن حالات الفساد المالي والإداري التي تعرضت لها الكثير من الشركات العالمية خلال السنوات الماضية، عن فشل تلك الشركات في عملية إعداد التقارير المالية، والتي أثارت الشكوك حول إمكانية الاعتماد على الكشوفات المالية للشركات، ودور كبرى شركات المحاسبة والتدقيق الدولية في إعداد التقارير بشأن ذلك، ولعل أحدث قضايا الفساد الناشئ عن تواطؤ كبرى الشركات العالمية الخاصة بالمحاسبة والتدقيق والذي كان وراء انهيار العديد من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد الأساليب المستخدمة في إدارة شؤون الشركات والمعايير التي تحكم سلوكيات الأفراد العاملين فيها من الأسباب الأخرى التي كانت وراء الأزمات المالية وانهيار الشركات، فالموظفون والمدراء العاملون فيها كانوا قد منحوا ثقتهم إلى أشخاص غير مؤتمنين على واجباتهم داخل الشركات تجاه حملة الأسهم وتطبيق القوانين، في الوقت الذي كان بإمكان هؤلاء الموظفين والمدراء إثارة التساؤلات حول مختلف القضايا المشكوك في مصداقيتها وانسجامها مع مصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العديد من المدراء في الشركات المعنية لا يمتلكون الأهلية الكافية لممارسة واجباتهم وتحمل مسؤولياتهم المهنية، وتعد الشفافية ونشر المعلومات المالية وغير المالية، من بين الأسباب التي قادت إلى حصول أزمة الثقة، والتي طالت مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية والمدققين في الشركات، هذا وقد أظهرت دراسة إحصائية أجرت مؤخرا في الولايات المتحدة الأمريكية، أن اثنين من كل خمسة مستثمرين في الأسواق المالية يعتقدون بأن المشكلة الأولى هو انعدام النزاهة فضلا عن انعدام كفاءة الإدارة وضعف الرقابة مقارنة بالمشاكل الناشئة من تقلبات الأسواق المالية ولافتقارها للرقابة والخبرة والمهارة، بالإضافة إلى نقص الشفافية، حيث أدت هذه الأزمات والانهيارات إلى تكبد كثير من المساهمين بخسائر مادية فادحة مما دفع العديد من المستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مفهوم حوكمة الشركات وذلك من خلال تنظيم الممارسات السليمة للقائمين على إدارتها وفي مختلف المجالات التي تنطوي ضمن مفهوم حوكمة الشركات والدور الذي من الممكن أن تؤديها لحوكمة الجيدة في هذا الشأن من خلال إرساء أسس العلاقات الشفافة بين

الأطراف المعنية في تلك الشركات وتحديد واجبات ومسؤوليات كل منها وكذلك تعزيز جودة الممارسات المحاسبية والتدقيقية وإعداد التقارير المالية في شكل مجموعة من المبادئ والمعايير ذات الصلة بحوكمة الشركات والصادرة عن مختلف الهيئات والمنظمات والمجالس المهنية المتخصصة. مما سبق، يمكن طرح وصياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما مدى فعالية تطبيق حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي ؟

وسنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال النقاط التالية :

أولا : ماهية الأداء المالي.

ثانيا : مفهوم وأهداف ومبادئ حوكمة الشركات.

ثالثا: حوكمة الشركات ودورها في تحسين الأداء المالي.

أولا : ماهية الأداء المالي:

عرفت الوظيفة المالية تطورا في المجال النظري والتطبيقي , فبعدما كان الاهتمام منصبا على تحديد مصادر التمويل, فتحول الاهتمام إلى البحث عن الاستخدام الأمثل لهذه الأموال, والتركيز على التدفقات المالية وإدارة النشاط المالي داخل المؤسسة, فلأداء المالي عبارة عن مجموعة من معطيات تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة، و الوسيلة المستخدمة لتوصيل المعلومات إلى الجهات المعنية هي التقارير المالية، و يجب أن تكون المعلومات المالية المحتواة في هذه التقارير ملائمة و موثوقة حتى يمكن الاعتماد عليها في إتخاذ القرارات المناسبة.

1. مفهوم الأداء المالي:

"يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسة, حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف, ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة, ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في

ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم" [06] (ص:45).

من المفهوم السابق نستنتج أن الأداء المالي [06] (ص:45):

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية, وتوجيه المستثمرين اتجاه الشركات الناجحة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها؛
- أداة لتدراك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة, فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو تراكم الديون والقروض, والعسر المالي وعلى الإدارة العمل لمعالجة الخلل؛
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المؤسسة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج مالية أفضل؛
- أداة للتعرف على الوضع المالي الحالي في المؤسسة ككل أو بجانب معين, من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في فترة معينة.

تعتبر الشركات عن أدائها المالي, من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة, حتى تتمكن المؤسسة من تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية.

2. أهمية الأداء المالي:

تتمثل أهمية الأداء المالي في تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي التقارير المالية, والذين لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي, من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا خاصة عند متابعة أعمال المؤسسات ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وتوجيهه نحو الاتجاه الصحيح, واستخلاص المعوقات واقتراح إجراءات التصحيحية, وترشيد قرارات الاستثمارات حسب الأهداف العامة للمؤسسة, للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

حيث أن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين ما يلي: [07] (ص: 46-48).

- يستطيع المستثمر من متابعة نشاط الشركة وطبيعته, ومتابعة الظروف الاقتصادية والمالية, وتقدير

مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ومديونية ...؛

- يمكن المستثمر بالقيام بعملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم.

والدور الأساسي للأداء المالي هو يوفر معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات

واختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية:

- تقييم ربحية المؤسسة؛

- تقييم سيولة المؤسسة؛

- تقييم تطور نشاط المؤسسة؛

- تقييم مديونية المؤسسة؛

- تقييم تطور توزيعات المؤسسة؛

- تقييم تطور حجم المؤسسة.

ولهذا يتم تحديد معايير ومؤشرات التي توفر للمؤسسة أساليب تحليل الأداء المالي, حيث أن الهدف من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم ثروة المؤسسة, أما تقييم السيولة هو تحسين قدرة المؤسسة على الالتزام بديونها, أما تقييم النشاط هو معرفة طريقة تخصيص المؤسسة لمصادرها المالية واستثماراتها, والغرض من تقييم الرفع المالي هو معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي, وتقييم التوزيعات هو معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح, أما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو يزودها بمجموعة من المزايا ذات أغراض اقتصادية.

3. آراء الأداء المالي بين الأطراف المتفاعلة في التنظيم :

للأداء المالي آراء مختلفة, فكل طرف يفسر الأداء المالي بالشكل الذي يحقق له رغباته واحتياجاته.

1.3. الأداء المالي من وجهة نظر الإدارة:

عند قيام إدارة المؤسسة بتأدية وظيفتها فالهدف من وراء ذلك هو تحقيق الخطط والاستراتيجيات التي تتماشى ومصالح الأطراف الأساسية في المؤسسة, حيث يسعى كل طرف في المؤسسة إلى تحقيق أهدافه, فدور إدارة المؤسسة يجمع مختلف الأطراف باختلاف أهدافهم, للتنسيق بينهم وتحقيق الأهداف

المرجوة، لأن أهداف الأطراف يمكن أن تكون منسجمة أو متعارضة. ويعرف الأداء المالي من وجهة نظر الإدارة على أنه قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وتشكيل الثروة .

2.3. الأداء المالي من وجهة نظر الملاك:

يعتبر الملاك من أهم الأطراف الرئيسية في المؤسسة، أي أصحاب المصلحة الرئيسية في استمرار وبقاء المؤسسة، ولهذا تتفق الأهداف بين الإدارة والملاك، وباعتبار أن الإدارة تتخذ وتتبنى القرارات المالية المهمة في حياة المؤسسة، و هذه القرارات تؤثر في مصالح الملاك، وبالتالي يرى الملاك أن تتخذ القرارات مع مراعاة حماية أموالهم .

فالهدف النهائي للملاك هو تعظيم القيمة السوقية للسهم الذي يؤدي إلى تعظيم ثروتهم، وهو المعيار الأنسب لقياس الأداء المالي للمؤسسة من منظور الملاك، وبالتالي كلما اهتمت الإدارة من أجل تحقيق هذا الهدف كلما كسبت رضا الملاك، لأن في بعض الأحيان يتولد لدى الإدارة الرغبة في زيادة الرواتب والأجور لخلق تحفيزات من شأنها الاستمرار والحفاظ على المناصب السامية، فهذا القرار في غير صالح الملاك. ويفترض أن تكون الإدارة وكيلة عن الملاك في تسيير شؤون المؤسسة، ألا وهو تعظيم قيمة المؤسسة. وفي سبيل تحقيق الملاك لأهدافهم من خلال تكليف وكيل ينوب عنهم والوصول إلى أغراضهم، حتى ولو استلزم الأمر بعض التكاليف الإضافية.

3.3. الأداء المالي من وجهة نظر المقرضون (الدائنون):

تندرج فئة المقرضون ضمن ملاك رأس مال المؤسسة، وبالتالي علاقة الإدارة بالمقرضين مثل علاقة الملاك بالإدارة، لكن يمكن أن تتعارض مصالح الملاك مع مصالح المقرضين، فهذا الأمر يزيد تعقيدات عندما تنحاز الإدارة إلى طرف دون الآخر، لخدمة مصالح الملاك، وكرد فعل من قبل المقرضين، و الذين يسعون دائما لتوفير حماية لأنفسهم مقابل تكلفة تعرف بتكلفة الوكالة للاقتراض.

4.3. الأداء المالي من وجهة نظر العمال:

يمثل العمال الطاقم البشري الذي يسهر على سيرورة المؤسسة، ولهذه الفئة دور أساسي في المؤسسة نظرا للمجهودات الفكرية والعضلية المبذولة، مقابل أجرة، وهذه الفئة تسعى دائما إلى تعظيم مداخيلهم وثروتهم لقاء المجهودات، للبقاء والاستمرارية في العمل، كما تسعى هذه الفئة إلى تخصيص جزء من ثروات المؤسسة لخدمة مصالحهم، وتنمية قدراتهم عن طريق التكوين على حساب مصالح

الملاك، فقد يبدو هذا الأسلوب في المدى القصير يهدد ويتعارض مع مصالح الملاك، إلا أنه في المدى المتوسط والبعيد تنعكس عنه آثار إيجابية تتمثل في تحفيز العمال من جهة، وعلى ثروة الملاك من جهة أخرى.

5.3. الأداء المالي من وجهة نظر البيئة الاجتماعية:

لا يمكن للمؤسسة أن تتجاهل المحيط والبيئة الاقتصادية، ولا يمكن تجاهل فئة المجتمع خلال فترة بناء التوقعات والبرامج المستقبلية، وهذا دور الإدارة التي تنسق بين الأطراف دون الإقصاء، وعلى الإدارة الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة بالشكل الذي يضمن تحقيق أقصى عائد ممكن، وبالتالي نمو الحصيلة الضريبية التي تخصص في تمويل الإنفاق على المشروعات الاجتماعية، والتي تؤدي إلى رفاهية المجتمع، وللمؤسسة دور في رفع أو تخفيض الإنفاق الضريبي، فيمكن أن يطالب الملاك بالاقتصاد في الضريبة عن طريق مختلف السياسات التي تمكنهم من ذلك.

والمؤسسة ذات صلة مباشرة برفاهية المجتمع وتحقيق الرخاء الاقتصادي، بسبب ارتفاع القيمة السوقية للمؤسسة وارتفاع أسهمها، ولكي يتحقق هذا يجب بذل مجهودات جبارة وخطط مدروسة لتخفيض تكاليف الإنتاج وتوفير المنتجات و الاهتمام بأذواق المستهلكين.

4. أهمية و متطلبات تقييم الأداء المالي:

تعد عملية التقييم المالي واحدة من الموضوعات الرئيسية في الفكر الإداري، وبما أن المؤسسة في حالة تغير مستمر بسبب بيئتها المتغيرة باستمرار، وبالتالي تلتزم الإدارة بضرورة التعديل المستمر لخططها وسياساتها وقراراتها، وعملية التقييم من الوسائل المهمة في مجال تحسين الأداء وتطويره، لكن هذه الوسائل لم تعد تلبي الغرض المطلوب منها، لأنها لا تتماشى مع المتغيرات التي حدثت في البيئة المحيطة بها، لذلك لابد من تطوير معايير قياس الأداء وتقويمه، فالمعايير التقليدية التي تستخدم أصبحت لا تحقق الغرض المطلوب منها، لأن البيئة المحيطة تغيرت من المنافسة المحدودة النطاق إلى المنافسة العالمية، ومن عملاء بمتطلبات واحتياجات محدودة إلى عملاء أكثر وعياً بمتطلبات غير محدودة.

ونتيجة لهذه التغيرات أصبح من الضروري لأية شركة السعي نحو السيطرة على شروط البقاء والتطور وليس ذلك سهلاً وخاصة مع ازدياد القوى المتصارعة، لتقديم المنتجات أو الخدمات بالجودة المناسبة، وفي الوقت المناسب والسعر المناسب وبمواصفات ترضي العملاء.

1.4. أهمية تقييم الأداء المالي:

تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي:

- عملية تقييم الأداء المالي تساعد في تحديد المسؤولين عن الانحرافات بين الأداء المالي المخطط والأداء المالي المحقق؛
- تقييم الأداء المالي يظهر التطور الذي حققته المؤسسة خلال مسيرتها سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوأ؛
- نظام التقييم يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة، لأغراض التخطيط والرقابة، واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية؛
- اكتشاف التغيرات التي لها تأثير في أنشطة المؤسسة، واكتشاف القرارات الخاطئة فوراً لاتخاذ الإجراء التصحيحي في الوقت المناسب.

2.4. متطلبات تقييم الأداء المالي:

إن المؤسسات الرائدة في الأداء، هي التي تستطيع برمجة مستقبلها بناءً على أهداف واضحة، وتوزيع مواردها في المكان والوقت المناسب و بشكل يعمل على تفادي عدم التأكد في بيئتها من خلال أساليب وقرارات منهجية وسليمة. و تقييم الأداء من الموضوعات الحديثة، التي تتطلب مزيد من البحث والدراسة، ولكي نقوم بها يستلزم ما يلي :

1.2. ضرورة تحديد الأهداف الرئيسية والفرعية للوحدة:

إذ يجب تحديد الأهداف والخطط، تحديدا واضحا حتى يمكن التحقق من أداء المسؤولين، كما يتم توقع الأداء اللازم لتحقيق تلك النتائج وليصبح على صورة معايير تستخدم لمتابعة تنفيذ الأهداف. فقد تكون الأهداف هي تحقيق مبلغ معين من الأرباح، أو إنتاج عدد معين من الوحدات، أو تأدية خدمة معينة، وقد يكون الهدف هو الحصول على رقم أعمال معين [08] (ص:84).

2.2.4. ضرورة وجود معايير واضحة للأداء:

يعتبر تحديد المعايير محور ارتكاز في عملية تقييم الأداء، و تعد الخطط والأهداف معايير للتقييم ويجب أن تكون المعايير واضحة للجميع ولا تحتمل التأويل، لأن وضوح المعايير يساعد الفرد في إنجاز

أعماله، وتحديد مستوى الأداء المطلوب منه، كما يساعد المسؤولين في عملية الرقابة والتقييم بناءً على الأسس والمعايير المحددة.

3.2.4. ضرورة توافر نظام سليم وفعال للمعلومات:

يعتمد تقييم الأداء على ضرورة توافر البيانات التفصيلية والسليمة وفي الوقت المناسب، حيث يستند المدراء عند مقارنتهم على المعلومات الموجودة في التقارير المالية والتي تلخص النتائج الفعلية، ولن يتحقق تقييم الأداء الجيد للمؤسسة إلا بتوفر نظام سليم وفعال لجمع المعلومات.

4.2.4. يجب أن يكون تقييم الأداء مستمرا:

ويعني أن تقييم الأداء لا يقتصر على فترة زمنية واحدة بل يجب أن يتم بصورة دورية ومنتظمة و على فترات قصيرة نسبيا لتحديد الانحرافات لتصحيحها وتداركها في المستقبل. حيث يوجد بعض مراكز المسؤولية في إطار الوحدة الاقتصادية أكثر حساسية أي تخضع لتغيرات سريعة ذات أثر، وبالتالي يتطلب الأمر تتبعها وتقييمها على فترات قصيرة جدا.

5.2.4. التكامل مع العملية الإدارية:

إن فعالية نظام التقييم تتوقف إلى حد بعيد على مدى تكامله مع نظم التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات وتتمثل فكرة التكامل بين التخطيط والتقييم على أساس أن كل مستوى من الخطط يوفر الأهداف التي تعتبر معايير للتقييم، أما التكامل مع اتخاذ القرارات يعني توفر المعلومات اللازمة للمدير قبل اتخاذ القرار وليس بعده [09] (ص:93).

6.2.4. يجب أن يؤدي تقييم الأداء المالي إلى تحسينه:

يستلزم الأمر أن يؤدي تقييم الأداء إلى نتائج إيجابية من ناحية تحسين الأداء وهذا يتطلب الاقتناع بأهمية تقييم الأداء، ويتحقق ذلك بتوافر بعض الشروط منها:
- يجب أن يكون الهدف من تقييم الأداء ليس فقط كشف أوجه الخلل والانحرافات، إنما أيضا يؤدي إلى معرفة أسبابها والوصول إلى علاجها؛

- تكامل عملية تقييم الأداء مع أنواع الرقابة الأخرى مثل الرقابة الخارجية والرقابة الداخلية؛
- يجب أن يكون نظام تقييم الأداء بسيطا، والاكتفاء بأقل عدد ممكن من النماذج، وبأقل عدد من المعايير و المؤشرات التي يتم بها معرفة الأداء الفعلي؛

- يجب أن يكون نظام تقييم الأداء واضحاً ومعروفاً للوحدة الاقتصادية أو مراكز المسؤولية .

ثانياً: مفهوم وأهداف ومبادئ حوكمة الشركات:

1. مفهوم حوكمة الشركات:

تعد حوكمة الشركات من المواضيع الحديثة والتي تعددت الآراء بين مختلف الكتاب والباحثين في التعبير عنها بمفهوم أو تعريف وذلك بتعدد اهتمامات وتخصصات هؤلاء الكتاب والباحثين، فلقد عرف البعض حوكمة الشركات بأنها : مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بها وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة .

كما عرفها كاتب آخر بقوله : إن هذا المفهوم يؤكد العمل بمبادئ الشفافية والمراقبة والمساءلة المالية والإدارية داخل الشركات بما يحميها من أن تلقى ذات مصير الشركات المنهارة .

فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها و" [01] (ص ص: 7-8)

كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين" [02] (ص ص: 7-8)

وهناك من يعرفها بأنها: مجموع "قواعد اللعبة" التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين.

وبمعنى آخر، فإن الحوكمة تعني النظام، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسئولية. وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية بهدف تحديد القواعد والضوابط التي تحقق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعاً، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه ، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، وإتاحة فرص عمل جديدة. كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام

بأحكام القانون، والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي، ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.

مما سبق يمكن الإشارة إلي ما يلي :

- شمول مفهوم حوكمة الشركات للعديد من الأبعاد سواء الاقتصادية أو القانونية أو الإدارية أو المحاسبية أو الاجتماعية أو الأخلاقية.

- ازداد انتشار مفهوم حوكمة الشركات بصورة واسعة بعد حدوث الكثير من الانهيارات والأزمات الاقتصادية للكثير من الوحدات الاقتصادية العملاقة ، بهدف علاج وإصلاح مثل هذه الانهيارات والأزمات.

- يساعد مفهوم حوكمة الشركات في القضاء على التعارض وتحقيق الانسجام والتوازن بين مصالح الفئات المختلفة المهتمة بالوحدة الاقتصادية و الحد من سيطرة الإدارة وإعطاء سلطات أوسع للفئات الأخرى خاصة المساهمين.

- القاسم المشترك بين المفاهيم المختلفة لمصطلح حوكمة الشركات هو الاهتمام بتطوير الأداء وتحقيق الإفصاح والشفافية والانضباط والعدالة.

- اهتمام مصطلح حوكمة الشركات بتحقيق الإفصاح والشفافية في كافة المعلومات وبصفة خاصة المعلومات المالية لما لها من أهمية ودور فعال في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في الوحدة الاقتصادية ، مما يعني الاهتمام بتحقيق جودة هذه المعلومات ، ولم يقتصر الأمر علي ذلك بل امتد إلي دورها في تنشيط سوق الأوراق المالية.

2. أهداف حوكمة الشركات:

لو لم يكن للحوكمة من الأهداف والمزايا التي تدعمها ، لما سعت معظم الوحدات الاقتصادية بل والدول إلي تطبيقها ووضعت التشريعات المختلفة اللازمة لها . حيث تسعى الحوكمة من خلال الأهداف إلى تحقيق رفع الكفاءة أداء المؤسسات ووضع الأنظمة الكفيلة بتخفيف أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة ووضع أنظمة الرقابة على أداء تلك المؤسسات ووضع هيكل يحدد توزيع كافة الحقوق والمسؤوليات وتحديد القواعد والإجراءات والمخططات المتعلقة بسير العمل داخل المؤسسة

ويمكن تحديد أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها نتيجة تطبيق نظم حوكمة الشركات بما يأتي : [03] (ص 10-11)

- تحقيق الشفافية والعدالة وحماية حقوق المساهمين في الشركة وهذا يتم من خلال إيجاد قواعد تهدف لتحقيق الشفافية والعدالة.
- إيجاد ضوابط وقواعد وهيكل إدارية لمحاربة الفساد وتمنح حق مساءلة إدارة الشركة أمام الجمعية العامة وتضمن حقوق المساهمين في الشركة
- تحسين القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية وزيادة قيمتها.
- تحقيق الحماية اللازمة للملكية العامة مع مراعاة مصالح المتعاملين مع مؤسسات الدولة المختلفة والحد من استغلال السلطة في تفضيل المصلحة العامة.
- تعميق ثقافة الالتزام بالقوانين والمبادئ والمعايير المتفق عليها.
- ضمان مراجعة الأداء التشغيلي والمالي والنقدي من خارج أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات لتحقيق رقابة فعالة ومستقلة.
- العمل على تنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإيجاد فرص عمل جديدة .
- زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال لتدعيم المواطنة الاستثمارية.
- جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أم المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج .
- العمل على الأداء المالي الجيد من خلال محاسبة الإدارة أمام المساهمين .
- زيادة الثقة في إدارة الاقتصاد القومي بما يساهم في رفع معدلات الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدخل القومي.
- تطوير وتحسين ومساعدة أصحاب القرار مثل المديرين ومجالس الإدارة على بناء إستراتيجية متطورة تخدم الكفاءة الإدارية والمالية للشركة
- الحصول على التمويل المناسب والتنبؤ بالمخاطر المتوقعة.
- مراعاة مصالح الأطراف المختلفة وتفعيل التواصل معهم
- العمل على تحفيز الأيدي العاملة في الشركة وتحسين معدلات إنتاجهم, وتعميق ثقتهم بالشركة.

3. مبادئ حوكمة الشركات

نظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم حوكمة الشركات فقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع مبادئ محددة لتطبيقه، من أجل تقييم وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بحوكمة الشركات، وكذلك من أجل توفير الإرشادات والمقترحات لبورصات أوراق المالية، والمستثمرين، والشركات، والأطراف الأخرى التي لها دور في تنمية الحوكمة الجيدة للشركات وتمثل المبادئ التي اعتمدها منظمة التعاون والتنمية والتي وافقت عليها حكومات الدول أعضاء المنظمة وتكييفها بما يخدم تحقق أهداف مؤسسات الدولة المختلفة وكما يأتي:

1.3. توافر إطار فعال لحوكمة الشركات:

يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع أحكام القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون. [04] ص 17.

2.3. حفظ حقوق جميع المساهمين:

ينبغي على المنظمات أن تحترم حقوق المساهمين ومساعدة حملة الأسهم في ممارسة تلك الحقوق. ونقل ملكية الأسهم واختيار أعضاء مجلس الإدارة والمشاركة في أرباح الشركة و مراجعة القوائم المالية ، وإيصال المعلومات وحقوق المساهمين في المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة.

3.3. المعاملة المتساوية للمساهمين:

وتعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وممارسة سلطات الإدارة في الشركات والمعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الأجانب، كما ينبغي أنت تحل كافة المساهمين فرص الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم، وحقوقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، وأن يتم محاسبة كل من قام بانتهاك هذه الحقوق، أو التلاعب به أو الحيلولة دون ممارسته وخداع المساهمين وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

4.3. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

وتتمثل في احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وينبغي على المنظمات أن تعترف بأن لديهم التزامات قانونية وعقدية، واجتماعية، بما في ذلك الموظفين والمستثمرين والدائنين والموردين والمجتمعات المحلية، والعملاء، وصانعي السياسات، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء بما في ذلك الموظفين والمستثمرين والدائنين والمجتمعات المحلية، وصانعي السياسات، والسعي أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستفادة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

5.3. الإفصاح والشفافية:

تعد مبادئ الإفصاح والشفافية من أهم المبادئ اللازمة لتحقيق أو تطبيق نظام حوكمة الشركات من خلال ضرورة توفر جميع المعلومات بدقة ووضوح وعدم إخفاء أي معلومة وإظهارها للجمهور في الوقت المناسب وضمان نزاهة التقارير المالية للشركة، وينبغي الكشف عن الأمور المادية المتعلقة بتنظيم وتكون في الوقت المناسب وضمان أن جميع المستثمرين تحصلوا على المعلومات الكافية، والإفصاح عن كافة البيانات المالية والمعلومات الأخرى وتقارير الأداء والملكية وأسلوب استخدام الصلاحيات وأن يتم الإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وعن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح وأن يتم الإفصاح عن المعلومات الآتية:

- مبادئ المؤسسة.
- أهداف المؤسسة.
- الرواتب والمزايا الممنوحة إلى المدراء العامين.
- المخاطر التي من المتوقع أن تعجز بعمل المؤسسة.
- البيانات المالية.
- المسائل المادية المتصلة بالعاملين.
- هياكل وسياسات الحوكمة المعتمدة.

- وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.
- ويجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن يتضمن هذا المبدأ مايلي: [05] ص 15-17.
- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توفير كامل للمعلومات وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل الأعضاء لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين؛
 - عندما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين؛
 - يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الحسبان اهتمامات كافة أصحاب المصالح في كافة القرارات التي يصدرها؛
 - يجب على مجلس الإدارة القيام ببعض المهام الرئيسية من بينها مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة، سياسة المخاطرة، الميزانيات، خطط العمل، تحديد أهدافها الشركة، اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين، وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم أيضاً وضمان سلامة التقارير المالية والمحاسبية للشركة... الخ؛
 - يجب أن يتوافر لأعضاء مجلس الإدارة سهولة اتخاذ القرار وفي الوقت المناسب.

ثالثاً: حوكمة الشركات ودورها في تحسين الأداء المالي:

شهد العالم وما يزال يشهد العديد من المشاكل المالية والإدارية الناتجة عن سوء التصرف والذي يؤدي إلى الضرر بالكثير من الأطراف، والذي أدى إلى العديد من الأزمات المالية والسبب هو أن التقارير المالية التي تعدها هذه الشركات لا تعبر عن الموقف الحقيقي لتلك الشركات أي إهمال مبدأ الإفصاح والشفافية، ويرجع ذلك لتواطؤ بين الإدارة ومراجعي الحسابات مما أدى إلى ضياع مصالح العديد من الأطراف الأخرى، كذلك ضعف نوعية المعلومات تؤدي إلى منع الإشراف والرقابة وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة و بمجرد اعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة تلتزم المدراء ومجلس الإدارة وأصحاب القرار في الشركة إتخاذ قرارات يراعى فيها أهداف كل الأطراف للتقليل من تضارب المصالح

داخل الشركة و حتى نضمن نزاهة المعلومة وصدقها وصحة الحسابات المعروضة ويزيد من التدخل والإشراف من جانب المساهمين والجمعيات العمومية على مجالس الإدارة و أجهزتها التنفيذية من أجل الحد من الفساد المالي والانحراف الإداري وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة كما أن هذه القواعد تؤكد أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي , وتهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة و تجنب الوقوع في الأزمات من خلال ترسيخ عدد من معايير الأداء بما يعمل على تدعيم الأسس الاقتصادية بالأسواق و كشف حالات التلاعب مما يؤدي إلى رفع ثقة المتعاملين في هذه الأسواق و العمل على إستقرارها وكفاءتها وبالتالي إقبال الكثير من المستثمرين إلى الاستثمار في تلك المؤسسات مما يزيد من رأس مالها ونشاطها وأرباحها و بالتالي إلى تحسن أدائها المالي وسوف نتطرق في هذا المبحث إلي ما يلي:

- دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية؛

- دور حوكمة الشركات في فعالية قياس الأداء المتوازن؛

- دور حوكمة الشركات في كفاءة سوق الأوراق المالية وانعكاسه على تحسين الأداء المالي؛

1. دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والمالية:

تعتبر الجودة أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في رفع روح التنافس بين الشركات والمصانع والخدمات المختلفة، وبالتالي السعي نحو تحقيق جودة المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها التقارير المالية، وتحديد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتميز بها المعلومات المحاسبية و المالية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية وإعداد التقارير المالية.

1.1. تعريف جودة المعلومات المحاسبية والمالية:

الجودة تعني مصداقية المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها [10] (ص:54).

ومع تقدم تحرير الأسواق المالية زادت الضغوط من أجل تحسين جودة وفائدة المعلومات حيث تعد جودة المعلومات المحاسبية و المالية كمعيار يمكن على أساسه الحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية والمالية لأهدافها.

2.1. قياس جودة المعلومات المحاسبية و المالية:

تحدد قيمة المعلومات المحاسبية والمالية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل و القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار وانعكاسها على مختلف نشاطات ووظائف المؤسسة، و المعلومات المحاسبية والمالية تستمد قيمتها من جودتها، و يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودة المعلومات على النحو التالي [11] (ص:73):

1.2.1. الدقة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات:

كلما زادت دقة المعلومات المحاسبية والمالية زادت جودتها وزادت معها قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية في الماضي أو الحاضر أو عن التوقعات المستقبلية.

2.2.1. المنفعة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات:

تمثل المنفعة للمعلومات المحاسبية والمالية في عنصرين هما كمية المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكنها أن تكون المنفعة في أحد الصور الآتية:

- المنفعة الشكلية: ويقصد بها تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار؛
- المنفعة الزمنية: وهي توفر لمتخذ القرار المعلومات في الوقت المناسب؛
- المنفعة المكانية: أي الحصول على المعلومات بسهولة؛
- المنفعة التقييمية أو التصحيحية: ويتمثل في قدرة المعلومة في تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.

3.2.1. الفاعلية بوصفها مقياسا لجودة المعلومات:

تحدد الفاعلية بالنسبة للمعلومات بمدى تحقيق المعلومات لأهدافها أو تحقيق متخذ القرار لأهدافه من خلال استخدام موارد محددة.

4.2.1. التنبؤ بوصفها مقياسا لجودة المعلومات:

المقصود بالتنبؤ هو إيجاد الوسيلة التي يمكن من خلالها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل, وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات, ومن ثم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.

5.2.1. الكفاءة بوصفها مقياسا لجودة المعلومات:

الكفاءة هي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة, أي تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد, وبتطبيق مبدأ تعظيم جودة المعلومات بأقل تكاليف ممكنة, والتي لا يمكن أن تزيد تكلفة المعلومة عن قيمتها.

3.1. حماية المعلومات المحاسبية و المالية:

إن حماية المعلومات المحاسبية و المالية يتمثل في توفير الوسائل والأدوات والإجراءات اللازمة لضمان حماية هذه المعلومات من الأخطار الداخلية والخارجية, ولضمان أمن وحماية المعلومات لابد من النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية الخاصة بها على موقعها على شبكة الإنترنت بهدف [12] (ص:06):

- عدم تضارب محتويات التقارير المالية المنشورة على الإنترنت مع محتويات التقارير المعدة بطريقة تقليدية والمنشورة بالصحف.

- تحديد جزء لعرض التقارير المالية من موقع المؤسسة على الإنترنت بحدود تفصله عن باقي أجزاء الموقع لكي يسهل للمستخدمين

الوصول إليه, وكذلك يخضع للرقابة والمتابعة بواسطة مراجع الحسابات.

- عندما تقوم المؤسسة بنشر القوائم والتقارير المالية بطريقة مفصلة عن القوائم والتقارير المالية المنشورة بالطرق التقليدية فعلى المؤسسة أن

تؤكد أن المعلومات المنشورة على الإنترنت فهي مطابقة مع المعلومات المنشورة تقليديا.

- إذا قامت المؤسسة بنشر تقاريرها المالية على موقعها بالإنترنت بلغات مختلفة عن لغة التقرير الأصلية فعلى مراجع الحسابات أن يقوم بمراجعة تلك التقارير على مسؤولية المؤسسة.

- ينبغي إبقاء نشر التقارير المالية لفترة محددة معلن عنها في نفس الموقع على شبكة الإنترنت بحيث يمكن للمستخدمين الرجوع إليها عند الحاجة.

- يجب على المؤسسة أن تقدم البيانات الأساسية للمستخدمين بشكل يمكن تحميله على الأقراص الصلبة الخاصة بأجهزة الحاسوب لكي يمكنهم إجراء التحليلات المالية على معلومات التقارير المالية.

2. دور حوكمة الشركات في فعالية قياس الأداء المتوازن:

تسعى الشركات دائماً إلى إحداث تغيير في سياستها بما يحقق انتقالها من الوضع القائم إلى الوضع الذي تسعى أن تكون فيه مستقبلاً، وهذا الانتقال يتطلب غالباً اتخاذ إجراءات إدارية. وقد جرت العادة على أن اتخاذ هذه الإجراءات يتم بعد مرحلة قياس وتقييم. حيث أن السنوات الستينات والسبعينات والثمانينات بدأت مرحلة قياس التطور من خلال التحليل المالي ودراسة المؤشرات والنسب المالية، إلا أن هذه النسب والمؤشرات كانت تعتمد على بيانات وقعت في الماضي الأمر الذي يصفه البروفسور روبرت كابلان بأنه كمن يقود سفينته وهو ينظر إلى مؤخرتها بدلاً من النظر إلى مقدمتها وفي بدايات التسعينات ظهر أسلوب جديد في تقييم الأداء وهو ما يعرف باسم بطاقة الأداء المتوازن (Blances Sore Card) وهو أسلوب يأخذ بعين الاعتبار التوازن بين النتائج المالية والمحرك الذي يدفع النمو، أو التوازن بين الأجل القصير والأجل الطويل، ففي العام 1996 قدم لنا كابلان ونورتنبطاقة الأداء المتوازن ذات الأبعاد الأربعة: البعد المالي وبعد العمليات الداخلية وبعد العاملين وبعد الزبائن. وقيس هذا الجانب من بطاقة قياس الأداء المتوازن العمليات المالية، بهدف تقييم الأداء المالي وقياسه من خلال المقاييس المالية للأداء المالي المتوازن، وتتم في هذا الجانب معالجة مصادر الحصول على الأموال اللازمة، والتوجيه الصحيح لهذه الأموال والتخطيط السليم عن طريق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد.

1.2. تعريف بطاقة الأداء المتوازن:

تعرف بطاقة الأداء المتوازن على أنها نظاما متكاملًا يقدم مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ للشركات و يتكون من أنظمة فرعية متفاعلة لتحقيق الأهداف المطلوبة من عملية التقييم، والمساعدة في تنسيق بين الأداء الفردي والتنظيمي ووصولاً إلى أهداف المنظمة.

2.2. فوائد بطاقة الأداء المتوازن:

يؤدي استخدام بطاقة الأداء المتوازن إلى تحقيق الفوائد التالية:

- تعمل البطاقة بمثابة الحجر الأساس للنجاح الحالي والمستقبلي للشركة على عكس المقاييس المالية التقليدية التي تفيد بما حدث في الماضي من دون الإشارة إلى كيفية الاستفادة منها في تحسين الأداء مستقبلاً.
- تعالج ربط إستراتيجية الشركة البعيدة المدى مع نشاطاتها القريبة المدى.
- تمكن البطاقة من تشخيص وتحديد بصورة عملية مجالات جديدة ينبغي أن تتميز بها الشركة لتحقيق أهداف المستهلك والشركة.
- المساعدة في زيادة تقدم الأداء وتعمل لتحقيق الجودة وإعادة التصميم وخدمة الزبون.
- التدخل الكبير لأصحاب الحصص أو الأسهم في صياغة السياسة وربط الإستراتيجية بالنشاطات والمسئولية الواضحة للأهداف والموارد تعطي صورة متوازن عن الشركة.
- توضح الرؤيا وتحسن الأداء وتضع تسلسل للأهداف وتوفر التغذية العكسية للإستراتيجية وتربط المكافآت بمعايير الأداء.
- تبقي بطاقة الأداء المتوازن المعايير المالية كملخص مهم لا داء العاملين والإدارة وبنفس الوقت تلقي الضوء على مجموعة مقاييس أكثر عمومية وتفاعلاً وترابطاً بين المستهلك والعمليات الداخلية والعاملين وأداء النظام لتحقيق نجاح مالي طويل الأمد.

3. دور حوكمة الشركات في كفاءة سوق الأوراق المالية وانعكاسه على تحسين الأداء المالي:

أثارت فكرة كفاءة أسواق الأوراق المالية ومازالت تثير اهتمام الباحثين والمتعاملين في هذه الأسواق لما يمكن أن يتوقع عنها استجابة أسعار الأسهم في السوق على وجه السرعة لكل معلومة جديدة تصل إلى

المتعاملين مما يترتب عنها تغيير نظرهم على المؤسسة المصدرة للسهم، حيث أن المعلومة تأتي إلى السوق في أي وقت ومستقلة عن بعضها البعض، حيث تتجه صعود مع الأنباء السارة وهبوطا مع الأنباء غير السارة والتي تصل بسرعة وبدون سابق إنذار، وتعتبر التقارير المالية من أهم العوامل المؤثرة في حركة الأسواق المالية، كما يعتبر نشر التقارير المالية بطريقة سليمة، كما ونوعا ومعبرة عن أداء تلك الشركات وصلايتها المالية بكل شفافية ومصادقية من المتطلبات الأساسية لتقييد الشركات في أسواق الأوراق المالية.

1.3. مفهوم كفاءة سوق الأوراق المالية:

يقصد بكفاءة سوق الأوراق المالية، هو مدى توافر المعلومات المتاحة والمتوفرة لدى المؤسسات، سواء في القوائم المالية أو السجلات التاريخية للمستثمرين من حيث سرعة وجودها وقلة كلفتها، ولا يوجد فاصل زمني في الحصول على المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر الورقة المالية [13](ص:181)، ولكي يكون سوق الأوراق المالية ذات كفاءة يجب أن يحقق الأهداف التالية: [14] (ص:68).

- التخصيص الأمثل للموارد؛

- التقييم الدقيق للمبادلات؛

- تقديم خدمات بأقل تكلفة.

كما يقصد بالسوق الكفاء، ذلك السوق الذي تعكس فيه وبكل مصادقية أسعار الأوراق المالية حقيقية الوضع المالي للشركات المتداولة وكذلك توقعات المستثمرين بشأن المكاسب المستقبلية وبشأن المخاطر التي تتعرض لها هذه المكاسب و القيمة المعنية التي يتولد عنها عائد يتمثل في تعويض للمستثمر عما ينطوي عليه الاستثمار في ذلك الأسهم من مخاطر، أي أن تكون القيمة الحالية للمكاسب المستقبلية الناجمة عن امتلاكه والمخصومة بمعدل عائد على الاستثمار تكفي تعويض المستثمر عن المخاطر و تساوي تماما القيمة السوقية للسهم يوم شرائه.

ومن الشروط الضرورية لكفاءة أسواق الأوراق المالية [15] (ص:08).

- أن جميع المعلومات متاحة للجميع بعدالة وفي نفس الوقت وبدون أي تكلفة لجميع المتعاملين؛

- عدم وجود أي قيود على التعامل مثل فرض تكلفة أو ضرائب على التعاملات؛

- بالإضافة إلى إمكانية شراء أو بيع أي كمية من الأسهم مهما كانت كميتها؛
- عدم وجود أي قيود على دخول أو خروج المستثمرين؛
- أن المستثمرين جميعهم يسعون إلى تعظيم منفعتهم من خلال التداول في البيع والشراء؛
- كبر حجم المستثمرين في السوق وعدم وجود أي رابطة بينهم، وعليه فلا يؤثر أحدهم تأثيراً ملموساً على السوق؛
- أن تصل هذه المعلومات بأقصى سرعة وبأقل تكلفة إلى كافة المتعاملين في السوق وفي وقت واحد.

2.3. أنواع كفاءة سوق الأوراق المالية:

في ظل السوق الكفاء يصعب على أي مستثمر أن يحقق أرباحاً غير عادية على حساب الآخرين نظراً لتوفر

1.2.3. الكفاءة الكاملة:

يتميز سوق الأوراق المالية بالكفاءة الكاملة عندما يعكس سعر الأوراق المالية كافة المعلومات المتاحة عن هذه الأوراق، سواء كانت هذه المعلومات منشورة في التقارير المالية أو تبنتها وسائل الإعلام المختلفة أو من خلال السجل التاريخي للأوراق المالية، ولا يوجد فاصل زمني بين تحليل المعلومات الواردة إلى السوق وبين الوصول إلى نتائج محددة بشأن سعر السهم، وعليه تتحقق الكفاءة الكاملة في ظل توفر الشروط التالية [13] (ص:183):

- شفافية المعلومات وسرعة انتقالها للجميع وبدون تكاليف؛
- حرية المعاملات من أي قيود كتكاليف المعاملات أو الضرائب، ولا قيود على دخول أو خروج أي مستثمر من السوق، أو على بيعه وشراؤه لأي كمية من الأسهم وللشركة التي يرغب فيها؛
- تواجد عدد كبير من المستثمرين، ولا يمكن لأي مستثمر أن يؤثر لوحده في أسعار الأوراق المالية المتداولة؛

- رشادة المستثمرون، وسعي كل منهم نحو تحقيق أعظم منفعة ممكنة.

2.2.3. الكفاءة الاقتصادية:

أما في ظل الكفاءة الاقتصادية للسوق فإنه يتوقع أن يمضي بعض الوقت منذ وصول المعلومات إلى السوق حتى تنعكس آثار تلك المعلومات على أسعار الأسهم، هذا يعني أن القيمة السوقية للسهم قد تكون أعلى أو أقل من قيمته الحقيقية لبعض الوقت على الأقل، ولكن بسبب تكلفة المعلومات

والضرائب وغيرها من تكاليف الاستثمار لن يكون الفارق بين القيمتين كبيرة إلى درجة أن يحقق المستثمر من ورائها أرباحاً غير عادية [16] (ص:104).

3.3. أهمية الإفصاح في سوق الأوراق المالية وتأثيره على تحسين الأداء المالي:

إن الشركات على مختلف أشكالها تحرص كل الحرص على التسجيل في سوق الأوراق المالية وإتباع كل متطلباته، نتيجة ما يقدمه السوق من خدمات مهمة لهذه الشركات متمثلة في ربط الشركة بالمستثمرين والمقرضين لبيع وشراء الأسهم والسندات هذا بالإضافة إلى أن أسواق الأوراق المالية تمثل حلقة وصل رئيسية بين الشركات وكل الأطراف التي لها علاقة بها فهي تشكل شاشة عرض رئيسية للشركة يتم من خلالها الدعاية والاتصال مع الجمهور و المستثمرين والمقرضين والملاك وأصحاب المصالح بهذه الشركات، إن كل هذا يتم ليس من خلال الانتقال المادي للشركة لموقع سوق الأوراق المالية ولكن من خلال القوائم والتقارير المالية التي تنجزها الأنظمة المحاسبية لهذه الشركات والتي تتميز بالجودة والإفصاح عن كل المعلومات التي يتطلبها المستخدمون.

1.3.3. الإفصاح المحاسبي و المالي الذي يتطلبه سوق الأوراق المالية:

تعتمد المؤسسات في تمويل أنشطتها بدرجة كبيرة على رؤوس الأموال النقدية التي تم تجميعها من بيع الأوراق المالية للمستثمرين ، لذا فإنه من غير المعقول أن يخاطر المستثمرون بأموالهم دون تقدير المخاطر المحيطة بالاستثمار و معرفة المكاسب والخسائر المحتملة، لذا فإن إفصاح هذه المؤسسات عن المعلومات الصحيحة والدورية والكاملة عن أنشطتها ومراكزها المالية يعد أمراً ضرورياً، و عندما ألزم قانون سوق المال الشركات المتداولة أسهمها في البورصة بضرورة نشر قوائمها المالية لم يكن ذلك عبئاً أو رفاهية بل يُعد ذلك ضرورة أساسية لترشيد قرارات المستثمرين حيث يمكن القول إن قراءة الميزانية هي أولى خطوات الشفافية ومفتاح القرار الاستثماري السليم وبدون ذلك تصبح العملية الاستثمارية في مجملها عملية غامضة مبهمة قائمة على التكهنات والشائعات ومن هنا تأتي أهمية الإفصاح المحاسبي كسبيل للقراءة المستنيرة لبنود الميزانية، حيث تعتبر وظيفة الإفصاح المحاسبي من الوظائف الأساسية للمحاسبة وذلك من خلال ما تنتجه المنشأة من معلومات من خلال قوائمها وتقاريرها المالية وحيث تتم مراجعة ما تتضمنه تلك القوائم بواسطة مراجع حسابات كفاء تدعيماً لزيادة كفاءة الإفصاح

المحاسبي نظرا لأن تقرير مراجع الحسابات يعتبر أحد أهم التقارير المالية المنشورة لما يتضمنه من معلومات قد لا تفصح عنها القوائم المالية.

وفي ظل التطورات الاقتصادية الحديثة لم يعد الإفصاح قاصرا على مجرد إخلاء مسؤولية الإدارة طبقا للمفهوم التقليدي للرقابة، وإنما أصبح يشمل أيضا المعلومات التي تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة في استخدامها وخاصة تلك التي يحتاجها المحللون الماليون، و الإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات أصبح ضروريا، والمتمثلة في التنبؤات المالية، والأحداث اللاحقة، والإفصاح عن عناصر الأرباح المحتجزة لتحديد حقوق الأقلية في الشركات القابضة والمكاسب والخسائر المحتملة.

2.3.3. الإفصاح عن ربح المؤسسة و علاقته بأسعار الأسهم:

بينت الدراسات المحاسبية أن التقارير المالية مفيدة للمستثمرين لأن هناك استجابة في أسعار الأسهم نتيجة تغيرات ربح المؤسسة عند الإعلان عنه ونشر التقارير المالية وكذلك نشر تنبؤات الإدارة والمحللين الماليين لقيمة الربح، حيث تؤدي هذه المعلومات إلى احتمال حدوث تغيير فيما يتعلق بالعائد السوقي المستقبلي للسهم والتي تؤدي بالمستثمرين إلى اتخاذ القرارات بناء على هذه المعلومات الجديدة، فإن هذا التغير في أسعار الأسهم وحجم تبادل الأسهم مصدره هو المعلومات الجديدة والمفيدة التي يتلقاها المستثمر من خلال التقارير المالية ولذلك فإن التغير في أسعار الأسهم وقت الإعلان عن ربح المؤسسة يعتبر دليلا على منفعة للمستثمرين.

3.3.3. دور الإفصاح في تحسين كفاءة السوق المالي وانعكاسه على المؤسسة:

يلعب الإفصاح دورا أساسيا في تحسين كفاءة الأسواق المالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فمن ناحية يؤدي الإفصاح ذو النوعية الجيدة إلى شفافية أكبر في التعامل، الأمر الذي يزيد من حركة رؤوس الأموال والاستقرار المالي على المستويين الوطني والدولي، لاسيما مع تواجد آليات رقابية فعالة، وعليه تتوقف كفاءة السوق المالية إلى حد كبير على نوعية الإفصاح بصفة عامة وأنظمة المعلومات للشركات بصفة خاصة، ومع العلم أن "أسعار الأسهم في سوق ذات كفاءة تمتاز بالعشوائية بحيث يصعب (أو يستحيل) على أي مستثمر التنبؤ باتجاهها وتحقيق أرباح غير عادية على حساب بقية المستثمرين، عندئذ يتنافس عدد هائل من المتعاملين على تحليل المعلومات المحاسبية والمالية التي سرعان ما تنعكس

على الأسعار، الشيء الذي يؤدي إلى تقييم الأصول المالية بقيمتها الحقيقية ويعمل الإفصاح المالي الجيد أيضاً على تخفيض تكاليف مصادر التمويل المختلفة،

ويعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالية وأساس نجاحه، فالإفصاح المحاسبي يحقق في حال توفره جواً من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين، واعترافاً بأهمية الإفصاح المحاسبي في صنع قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية فقد اهتمت المعاهد والجمعيات العالمية بمعايير الإفصاح والتأكيد على كمية ونوعية المعلومات التي لا بد من توافرها في التقارير المالية.

وخلاصة ما سبق نقول أن القوائم المالية تأتي لتلقي الضوء على أداء المؤسسات بهدف خدمة الأطراف ذات العلاقة بالتركيز على مؤشرات الأداء المالي وتحديد المقاييس المناسبة لتقييم الأداء المالي المؤسسات بما يتناسب مع مبدأ الإفصاح المحاسبي، حتى يستطيع المستثمر قراءة هذه المؤشرات و تحديد اختياراتهم الاستثمارية المناسبة وفق ذلك الأداء، ويعد الأداء المالي ذا أهمية كبيرة للشركات التي تطمح للنمو والتوسع، وفي الحقيقة أن أسعار أسهم الشركات تتقلب بين الزيادة والانخفاض، وذلك نتيجة إتباع المؤسسات سياسات مختلفة في الأداء المالي، والتي تسعى دائماً لتحسين أدائها المالي بشكل ينعكس على عوائد أسهم الشركات بما يضمن لهذه المؤسسات الاستمرار والبقاء.

الخاتمة:

تمحور موضوع بحثنا حول دراسة أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على تحسين الأداء المالي حيث تم إبراز مفاهيم ومبادئ حوكمة الشركات، التي جاءت متناسقة وملائمة كعلاج ووقاية من الأزمات المالية الأخيرة، حيث أن من بين مسببات تلك الأزمات نجد نقص واضح في الشفافية والإفصاح، إضافة إلى إهمال المسؤولين في الشركات لعنصر المسؤولية وضرورة ضمان وحماية حقوق الآخرين، هذه الأسباب عاجلتها موثيق الحوكمة التي تم إصدارها من طرف الدول والشركات لسدّ الثغرات السابقة، حيث أن ذلك يعود بالفائدة والمصلحة على الشركات وأصحاب المصالح وعلى الاقتصاد ككل. وبالتالي ضرورة تحسين مستوى جودة المعلومات المالية وتفعيل دور الهيئة العامة لسوق المال للشركات المسجلة في البورصة، وبدون شك فإن الإفصاح و الشفافية يرفعان من مصداقية و جودة المعلومات المالية و تحقيق الإصلاح و دعم أداء الشركة و ضمان مصادر تمويل جاهزة والتقليل من تضارب المصالح بين مختلف الأطراف، كما أن نقص أو غياب حوكمة الشركات يؤدي إلى تفشي ثقافة الفساد في الشركات والأسواق المالية.

و في الأخير يمكن القول أن مساهمة هذه المبادئ الرشيدة يوفر أرضية جيدة لإتخاذ قرارات فعالة و تخدم كل أصحاب المصالح و تحقيق المساواة و نشر روح المسؤولية داخل الشركة لكي نحقق تحسن في الأداء المالي.

أهم الاقتراحات:

يمكن القول أنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الوحدات الاقتصادية هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية، حيث تعد حوكمة الشركات من أهم المبادئ الدولية الخاصة بالقواعد المنظمة لإدارة الشركات حاليا، وبالتالي ضرورة ترسيخ الركائز الأساسية لحوكمة الشركات، ومن هنا ندرج التوصيات الآتية، والتي من شأنها المساهمة في تحسين الأداء المالي من خلال تطبيق لمبادئ حوكمة الشركات، إذ لا بد من:

ضرورة الإسراع بالالتزام القانوني للشركات الجزائرية بتطبيق مبادئ الحوكمة، والعمل على توفير الإطار المؤسسي والقانوني كبيئة مناسبة لذلك؛

وضع قوانين لمسايرة تطور حوكمة الشركات و تطبيق مبادئها، لضمان ثقة المستثمرين و جلبهم للحصول على تمويل إضافي لدعم تنميته الشركة و تطويرها؛

ضرورة نشر كل المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة و المسؤولين التنفيذيين خاصة ما تعلق الأمر بالمكافآت و الأجور و طرق تعيينهم، و ذلك لضمان الشفافية التامة و إختيار الأشخاص المناسبين لهذا المنصب؛

ضرورة عقد دورات تدريبية، ندوات متخصصة وكذا مؤتمرات علمية -بصفة مستمرة- وهذا فيما يخص حوكمة الشركات ودوره في تحسين الأداء المالي، يحضرها كل من المهنيين والأكاديميين؛
العمل على مواكبة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال ضمن مناهج التعليم العالي للجامعات الجزائرية والاعتراف بالتطورات الحديثة في حوكمة الشركات، وهذا بتطويرها.

المراجع :

1. Alamgir, M. (2007). *Corporate Governance: A Risk Perspective*, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.
2. Freeland, C. (2007). *Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks*, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.
3. مناور حداد, دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية, المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي, جامعة دمشق, 15-16 تشرين الأول 2008.
4. CIPE, OECD Principles of Corporate Governance, Paris, 2004.
5. مركز مشروعات الدولية, مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بشأن حوكمة الشركات, CIPE, القاهرة, 2004.
6. محمد محمود الخطيب, الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات, دار الحامد للنشر والتوزيع, عمان, 2009.
7. أديب يرهوم وآخرون, مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية, سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد 29, العدد 2, 2007.
8. حبا الله الشريف, دور التكاليف المعيارية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و التجارية, جامعة باتنة, 2009.
9. زغدار احمد, سفير محمد, خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية, مجلة الباحث, عدد 2009/07, جامعة الجزائر, 2010.
10. على عبد الله شاهين, أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية, رسالة ماجستير, غزة, 2009.
11. ناصر محمد علي المجيلي, خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و التجارية, جامعة باتنة, 2009.
12. بوعشة مبارك, هبة بوشوشة, دور جودة أمن المعلومات المحاسبية في إدارة الأزمة المالية العالمية, مداخل في المؤتمر العلمي الدولي السابع, الأردن, 2009.
13. مفتاح صالح, معاري فريدة, متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية, مجلة الباحث, عدد 2009 / 07, جامعة بسكرة, 2010.
14. بوكساني رشيد, معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها, رسالة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2006.
15. عبد الله بن محمد الرزين, الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية وارتباطها باقتصاد المعرفة, بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية, جامعة الزيتونة, عمان, 16-18/3/1426هـ.
16. ناصر سناجتي, سمات الأسواق المالية العربية ومتطلبات تطويرها, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة البليدة, 2008.